

التضمين فاع الأبنية المصرفية صيغة «فعل» انموذجا

م. محمد بشير حسن
كلية تربية الأصمعي
جامعة ديالى

أ.د. خديجة زيار الحمداني
كلية التربية للبنات
جامعة بغداد

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

التمهيد

الحمد لله الذي هدانا لهذا وما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله والصلاة والسلام على الرحمة المهداة والسراج المنير محمد "صلى الله عليه وسلم وعلى آله وصحبه أجمعين وبعد.

فأن موضوع البحث يندرج تحت عنوان "التضمين في الأبنية الصرفية صيغة "فعل" أنموذجاً وهو من الموضوعات المهمة، لانه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بـ "الأبنية الصرفية" وما يعترضها من التغير في مجالات الكلام، لأن العرب عندما نطقت بالبناء الصرفي لم يكن مقصوراً في ذلك إذ نراه ينتقل الى استعمال آخر في الكلام. وهذه المسألة مهمة جداً وليست يسيرة في البحث، لان القواعد الصرفية قواعد استنتاجية تحتاج الى الموروث اللغوي الفصيح لكي نصل الى الغاية المطلوبة، ولا سيما ان الامر يتعلق بـ "الدلالة" إذ انها تكشف عن موضوعية الصيغ الصرفية. لانها ظاهرة بحد ذاتها وان كانت لاتصدق على الاوزان الصرفية جميعها، إذ لها اعتبارات معينة تستطيع التحكم بكثير من الاوزان الصرفية وتجعلها محددة الاستعمال في الكلام، فهي ليست دلالة افتراضية في علم اللغة، بقدر ما هي مرتبطة ارتباطاً وثيقاً بالسياق اللغوي.

إن البحث عن ظاهرة التضمين في علم الصرف تكاد تكون غير موجودة في مجال البحث. إذ وجدنا من خلال تتبعنا للأبنية الصرفية ان تضمن "البناء الواحد عدة معان" ظاهرة تستحق البحث والتقصي لمعرفة الاسباب. ان ظاهرة تضمن البناء الواحد عدة دلالات كثيرة في الكلام. وقد وجدنا من خلال تقصينا للمسألة ان الباحثين يذكرون البناء وما يتضمنه من دلالات دون معرفة اسباب ذلك التضمين .

اخترت في هذا البحث صيغة "فعل" ، لأنها من الصيغ الحيوية في الكلام وتعددت استعمالها، لتضمنها على أكثر من معنى قد تصل الى (٧) دلالات، ترتبط هذه الدلالات بالمعنى الاصلي لدلالة البناء الأولى ويتحدد ذلك من خلال السياق اذ ان التضمن يرتبط بأعلى مستويات اللغة ، هو مستوى المعنى "الدلالة".

وقبل ان نفصل علينا نحدد مفهوم التضمن لغة واصطلاحاً ، إذ لم نجده في المباحث الصرفية، لذلك اعتمدنا بتحديدده على الكتب اللغوية العامة التي حددت معناه في الكلام.

أ- التضمن لغة

لقد ذكر ابن دريد معنى التضمن بقوله "ضَمَنْتُ ضَمَاناً مَاناً ضَمِيناً وَضَمَانٌ مِثْلُ الْكَفِيلِ سِوَاءِ وَكُلُّ شَيْءٍ جَعَلْتَهُ وَعَاءً لَشَيْءٍ فَقَدْ ضَمَنْتَهُ إِيَّاهُ" (١).

ويحدده ابن فارس "جعل الشيء في شيء يحويه من ذلك قولهم ،ضَمَنْتُ الشَّيْءَ إِذَا جَعَلْتَهُ فِي وَعَائِهِ" (٢) وجاء في لسان العرب معنى التضمن "ضمن الشيء ، وبه ضمنا وضمانا كفل به وضمنه إياه كفله".

نفهم من المعنى اللغوي كي يتحقق التضمن يجب في الكلام وجود طرفين ، يرتبطان بدلالة معينة. لكن هناك تتباين في هذه الدلالة في الاستعمال. وهذا ما سنلاحظه في هذا البحث.

(١) جمهرة اللغة (ضمن) ٩١١/٢.

(٢) معجم مقاييس اللغة (ضمن) ٣٧٣/٣.

بد التضمين في الاصطلاح:

لقد ذكر العلماء معنى التضمين من جوانب متعددة، كالجانب العروضي^(١)، والبلاغي^(٢). وقد ذكرته كتب اللغة من ذلك ما ذكره ابن جني في الخصائص إذ قال "اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدى به، لأنه في معنى فعل يتعدى^(٣)، أو "هو أن تضمن اسماً معنى اسم لإفادة معنى الاسمين، فيعديه تعديته في بعض المواطن"^(٤). أو هو "إشراب معنى فعل الفعل، ليعامل معاملته، بعبارة أخرى هو: - أن يتحمل اللفظ معنى غيره، الذي يستحقه بغير الة ظاهرة"^(٥).

نلاحظ مما ذكرناه في هذه الجوانب التصريفية لمعنى "التضمين" ارتباط المعنى اللغوي بالمعنى الاصطلاحي. وينبغي أن يتوافر الطرف الأول، ثم بقية الأطراف التي ترتبط بالمعنى الأول الأساسي. وكما ذكرنا سابقاً أنه ترتبط بالمستوى الدلالي للبنية الصرفية وهذا ما سنلاحظه من خلال ما حوته صيغة "فعل" من دلالات وهي على النحو الآتي:

١) صيغة (فعل) تكون مصدراً

ان صيغة (فعل)، هي من الصيغ القياسية في الفعل اللازم (فعل) وان كان القياس العام للفعل اللازم (فعل) هو (فعل).

قال سيبويه: "وأما كل عمل لم يتعد إلى منصوب فانه يكون فعله على ما ذكرنا ... والمصدر يكون فُعل .. نحو قَعَدَ قُعُوداً أو جَلَسَ جُلُوساً وَسَكَتَ سَكُوتاً .. وقد قللوا في بعض مصادر هذا فجاءوا به على (فعل) كما جاءوا

(١) ينظر: الموشح/٢٣، وكتاب الصناعتين /٣٦، العمدة /١٧١/١.

(٢) ينظر: كتاب الصناعتين /٣٦، بديع القرآن/٥٢.

(٣) الخصائص ٢/٤٣٥.

(٤) كتاب الإشارة إلى الإيجاز/٤٧.

(٥) الكليات"أبي البقاء" /٩٨.

ببعض مصادر الأول على فُعُول .. نحو سَكَتَ سَكْتًا وَعَجَزَ عَجْزًا..^(١) . أي نفهم من كلام سيبويه ان صيغة (فُعُول) هي القياس العام لذلك الفعل، ولكن هذا القياس لا يستمر، إذ وُجِدَتْ (اوزان صرفية) حادت عن هذا القياس، وهذا الخروج كان مقصوداً، إذ ينتقل الى أبنية صرفية قد تحتوي على دلالة ومن هذه الابنية صيغة (فَعِيل)، إذ تكون قياساً عاماً لهذا الفعل إن كانت الأفعال دالة على صوت او سير. قال سيبويه: "... وقالوا وَجَبَ قلبه وَجِيباً وَوَجَفَ وَجِيفاً، ورسم البعير رَسِيماً، فجاء على فَعِيل كما جاء على فُعَال، وكما جاء فَعِيلٌ في الصوت كما جاء فُعَال، وذلك نحو الهَدِير، الضَّجِيحِ وَالْقَلِيخِ وَالصَّهِيْلِ وَالنَّهْيُقِ وَالشَّحِيحِ، فقالوا، قَلَخَ البعير يَقْلُخُ قَلِيخاً وهو الهدير..."^(٢) . وقال ابن السراج "الضرب الأول: المنفقه في المصدر وهو ينقسم على سبعة أقسام: فُعَال..الاول: فُعَال لما كان داءٍ نحو: السُّكَات ... والثاني لما فتت نحو الحُطَام، ... الثالث: لما كان صوتاً كالصَّرَاخِ والبُكَاءِ وقد جاء الهَدِيرُ والضَّجِيحُ..."^(٣).

نلاحظ من هذا الكلام ان هنالك صيغتان تدلان على الصوت هما - فُعَالِ وفَعِيلِ .. قال ابن سيده: "ومما اجتمع فيه فعيل وفعال شَحِيحُ البغلِ وشُحَاحُه، ونَهْيُقُ الحمارِ ونُهَاقُه .. ونَبِيحُ الكلبِ نُبَاحُه وضَغِيْبُ الأرنبِ وضُغَابُهَا والأُنَيْنِ والأُنَانِ والزَّحِيرِ والزُّحَارِ فَعِيلٌ وفُعَالٌ أختان في هذا كما اتفق في الوصفِ طَوِيلٌ وطُؤَالٌ وخَفِيْقٌ وخُفَافٌ...."^(٤).

ويذهب الدكتور فاضل السامرائي الى ان صيغة (فُعَال) ابلغ من صيغة (فَعِيل) وذلك لان مدة الألف أطول مدة الياء وان فتح الفم بالألف أوسع من

(١) الكتاب ٩/٤ - ١٥.

(٢) الكتاب ١٤/٤.

(٣) الأصول ٨٩/٣، وينظر: أدب الكاتب، ٤٧، وشرح الأشموني ٣٠٤/٢.

(٤) المخصص ١٣٥/١٤.

فتحه بالياء، ونظير ذلك في الصفات (طَوِيل وطَوَال) و (فَعَال) في الوصف ابلغ من (فَعِيل) فطوال ابلغ من طَوِيل وشجاع ابلغ من شجيع وكذلك القياس في المصدر، لأن الوزنين متفقان^(١).

٢) صيغة فعيل تكون صفة مشبهة

نلاحظ ان صيغة (فَعِيل) ودلالاتها على الصوت او السير تتكون قياساً للأفعال اللازمة (فَعَل) ولكنها لا تستقر على هذه الدلالة، إذ نراها أيضاً قياساً عاماً في الصفة المشبهة فيما كان على (فَعَل - يَفْعَل) وتطرّد اطراداً كبيراً في افعال (فَعَل - يَفْعَل)، قال سيويوه: "... هذاباب أيضاً في الخصال التي تكون في الأشياء اما ما كان حُسنًا أو قُبْحًا فانه مما بينى فعله على (فَعَل - يَفْعَل) ... وتجيء الأسماء على قَبِيح، ووسيم وجميل وشقيح ورحيم"^(٢)، وقال ابن سيده: "باب الخصال التي تكون في الأشياء وأفعالها ومصادرهما وما يكون منها فطرة ومكتسباً، ويبدأ بالشيء في الفطرة ليفضلها، اما ما كان حُسنًا أو قُبْحًا فانه ما بينى فعله على (فَعَل - يَفْعَل) ويكون المصدر فعّالاً وفَعَالَةً وفَعْلًا.... وتجيء الأسماء على (فَعِيل) وذلك قولك قَبِيح ووسيم وجميل وشقيح ودميم، وقالوا حسن فبنوه على (فَعَل) كما قال (بَطَل) ورجل قَدَم وامرأة قَدَمَة يعني ان لها الخير فلم يجيئوا به على مثال جَرِي وكمي وشجاع وشديد يريد ان الباب في (فَعَل - يَفْعَل) ان يجيء على (فَعِيل وفَعَال) كقولك نَظْف يَنْظِف فهو نَظِيف (قَبْح - يَقْبُح) فهو قَبِيح وجمَل يَجْمَل فهو جَمِيل وفَعِيل أكثر من (فَعَال)^(٣)، وقد

(١) ينظر معاني الأبنية / ٢٨، وهذا الذي ذكره الدكتور فاضل مقتبس من الخصائص، ينظر

٢٧٠/٣.

(٢) الكتاب ٢٨/٤، وينظر: الصاحبى/ ١٩١-١٩٢.

(٣) المخصص ١٤ / ١٤٧ - ١٤٨.

ذهب ابن قيم الى ان صيغة (فَعِيل) تكون وصفاً في المعاني التي لاتزول نحو قَصِيرٌ وَجَمِيلٌ....^(١).

نخلص من أقوال اللغويين ان صيغة (فَعِيل)، اهم مايميزها هو دلالتها على الثبوت واللزوم في الموصوف، وإنما اطردت في الباب الرابع (فَعُلْ يَفْعُلْ) وذلك لان أفعال هذا الباب تدل على الطبائع او تكون قريبة من الطبائع فعندما نقول قصر زيد، دل على ان القصر هذا طبع خلقي فيه غير مكتسب اما فقه خالد الدرس، أي فهمه فتختلف عن (فقه خالد) أي صار فقيهاً، أي أصبح الفقه عنده كالطبع وأسجيه لا يفارقه.

وإذا أريد المبالغة في الوصف في صيغة (فَعِيل)، حولت الى صيغة (فُعَال) وإذا أريد الإفراط في الدلالة في الوصف حولت الى صيغة (فُعَال) بتضعيف العين. قال ابن جنبي: "باب من قوة اللفظ لقوة المعنى من ذلك قولهم رجل جَمِيلٌ ووَضِيءٌ، فإذا أرادوا المبالغة في ذلك قالوا وَضَاءٌ وَجَمَالٌ فزادوا في اللفظ هذه الزيادة لزيادة معناه، ونحو من تكثير اللفظ لتكثير المعنى العدول عن معتاد حاله وذلك فُعَال ... ونحو طُوال فهو أَبْلَغُ معنى من طَوِيلٌ وَعُرَاضٌ، فانه أبلغ معنى من عَرِيضٌ وكذلك خُفَافٌ، من خَفِيفٌ وَقَلَالٌ من قَلِيلٌ وَسَرُوعٌ من سَرِيعٌ ففُعَال ... وان كانت أخت فَعِيل في باب الصفة فان فَعِيلاً أخص بالباب من فُعَال، إلا تراه أشد انقياداً منه، تقول جَمِيلٌ ولا تقول جُمَالٌ، وبطيءٌ ولا تقول بُطَاءٌ وشديدٌ ولا تقول شُدَادٌ ... فلما كانت فَعِيل هي الباب المطرد وأريد المبالغة عدلت الى فُعَال فصارت فُعَال بذلك فَعَالاً ... والمعنى الجامع بينهما خروج كل واحد منهما عن أصله، أما فُعَال فبالزيادة، وأما فُعَال فبالانحراف

(١) ينظر بدائع الفوائد ٨٨/٢، وينظر: التصريح ١٤/٢.

عن فَعِيل...^(١)، وقال الرضي: "...قال سيبويه فَعَال بمنزلة فَعِيل لانهما أخوات في بعض المواضع نحو: طَوَال وطَوِيل، وْبَعَاد وْبَعِيد وْخُفَاف وْخَفِيف ويدخل في مؤنثه التاء كما يدخل في مؤنث فَعِيل نحو امرأة طَوِيلَة وطَوَالَة، فلما كان بمعناه وعديله جمع على (فُعْلَان وفُعْلَاء) كما يجمع فَعِيل عليهما هذا قوله: والظاهر ان (فُعْلَالاً) مبالغة (فَعِيل) في المعنى، فطَوَال أبلغ من طَوِيل فإذا أردت زيادة المبالغة شددت العين فقلت (طَوَال)..."^(٢).
 نلاحظ من الذي ذكرناه ان صيغة (فَعِيل) ودلالاتها على الثبوت في الوصف ثبوتاً ملازماً، قد تتحول الى صيغ أخرى من اجل المبالغة في هذا الثبوت في الموصوف إذ تحولت الى صيغتين: فُعَال وفُعَال ...

٣) فَعِيل تكون بمعنى مفعول

وتتحول صيغة (فَعِيل) أيضا الى صيغة (مَفْعُول) (في الدلالة على معناه فعندما نقول مررت برجل جَرِيح، وأمرأة جَرِيح وأمرأة قَتِيل ورجل قَتِيل، فقد ناب جَرِيح وقَتِيل عن مَجْرُوح ومَقْتُول، وهذه المسألة ليست قياسية بل هي مقصورة على السماع. قال ابن عقيل: "... وفي دعواه الإجماع على ذلك نظر فقد قال والده في التسهيل في باب اسم الفاعل عند ذكره نيابة فَعِيل عن مَفْعُول، ليس مقياساً خلافاً لبعضهم، قال في شرحه، او زعم بعضهم انه مقيس في كل فعل ليس له فَعِيل بمعنى فاعل لم ينسب قياساً كعليم، وقال في باب التذكير والتأنيث، وصوغ فَعِيل بمعنى مَفْعُول على كثرته غير مقيس فجزم أصح القولين كما جزم به هنا، وهذا لا يقتضي نفي الخلاف..."^(٣).

(١) الخصائص ٣/ ٢٧١.

(٢) شرح الشافية ٢/ ١٣٦.

(٣) شرح ابن عقيل ٣/ ١٢٨.

يلاحظ من هذا انه ليس مقيساً، لأنه لا يطرد في كل الصيغ التي على زنة مفعول من الكلام، إلا في حدود معينة وتتمثل هذه الحدود ان صيغة مفعول التي تدل على الحدوث فقط، فمثلاً ان صيغة (مَكْتُوب) وان كانت على زنة (مَفْعُول) فإنها لا تحمل دلالة صيغة (فَعِيل) التي تعني الثبوت والاستقرار، وهي تماثل صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة وكما ذكر سابقاً فإنها تدل على الوصف الثابت في صاحبه او كالثابت طبيعةً او كالطبيعة فنقول: هو طَوِيل او قَصِير وقبيح او جميل فهذه الصفات ثابتة في اصحابها، كالسجية فيهم إذ هي ترقى الى درجة الثبوت في أصحابها وأما (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) فيدل على ان الوصف قد وقع على صاحبه بحيث أصبح له سجية او كالسجية او ثابتاً او كالثابت: فنقول (محمود) و (حميد) و (حميد) أبلغ من محمود لأن حميد يدل على ان صفة الحمد له ثابتة وكذلك (الرجيم) أي الذي يستحق ان يرحم على وجه الثبوت^(١)، هذا من ناحية ومن ناحية اخرى ان صيغة (فَعِيل) في الوصف أبلغ وأشد من صيغة (مفعول) ... قال ابن هشام: "وأقيم فَعِيل مقام مفعول لأنه أبلغ منه ولهذا لا يقال لمن جرح من أثمته جريح، ويقال له مجروح ..."^(٢).

أي عندما نقول شخص ما جريح، أردنا من ذلك ان جرحه كان بليغاً، أما المجروح فانه يطلق على من جُرِحَ جَرَحاً صغيراً.

مما لا شك فيه ان صيغة (مَفْعُول) هي قياس عام للفعل الثلاثي، وها لا يعني ان نيابة صيغة (فَعِيل) عن (مفعول) فقط، بل تتحول صيغة (فَعِيل) الى معنى (مُفْعَل)، أي من غير الثلاثي من ذلك مما جاء في لسان العرب:

(١) ينظر: معاني الأبنية، ٦٠-٦١.

(٢) شرح شذور الذهب: ١٠٤.

"وأشُدَّ الشعر وتَنَاشَدُوا أَنشَدَ بعضهم بعضاً --- والنَّشِيدُ فَعِيلٌ بمعنى مَفْعَلٍ ... والنَّشِيدُ الشعر المُنْتَاشِدُ بين القوم يَنشُدُ بعضهم بعضاً ... (١).

نلاحظ من هذا الذي ذكرناه ان صيغة (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) اختلفت عن صيغة (مفعول) في ثلاثة أمور هي :

(١) الدلالة على ان الوصف قد وقع على صاحبه على وجه الثبوت او قريب من الثبوت، فأصبح فيه كأنه خلقة وطبيعة، فيكون (فَعِيل) على هذا أبلغ من (مَفْعُول) في الوصف، فَكَحِيلٌ أبلغ من مَكْحُولٌ، وَدَهِينٌ أبلغ من مَذْهُونٌ وَحَمِيدٌ من مَحْمُودٌ لأنه أثبت.

(٢) لا يطلق وصف (فَعِيلٌ) إلا إذا اتصف به صاحبه فلا يقال أسير إلا إذا أسر ولا جريح إلا إذا جرح في حين ان مَفْعُولاً قد تطلق على ما اتصف به صاحبه ولم يتصف بمعنى سيتصف به، فقد تطلق كلمة (مأسور) على من لم يؤسر بمعنى سيؤسر ومقتول على من لم يقتل بمعنى انه سيقتل.

(٣) ان الوصف بفعيل أشد من مفعول، كما في جريح ومجروح وكسير ومكسور (٢).

نستنتج من هذا ان العدول من صيغة (مَفْعُول) الى صيغة (فَعِيل) في كلام العرب لم يكن اعتباطياً، بل كان مقصوداً، هو للتحقيق صفة الثبوت والمبالغة في صيغة اسم المفعول التي لم تتمكن من الحصول عليها من صيغة (مَفْعُول) وأرى أنها استمدت هذه القوى من خلال حملها على صيغة (فَعِيل) في الصفة المشبهة التي تعد أقوى صيغها في الدلالة على الوصف.

(١) لسان العرب (نشد).

(٢) ينظر: معاني الأبنية/ ٩٣.

لقد جاءت صيغة (فَعِيل) بمعنى فاعل في الكلام، ومما لا شك ان هذا التحول في صيغة (فَعِيل) الى صيغة (فاعل)، لكي تدل على الحدوث والتجدد، وقد جاء هذا من كلام العرب من ذلك (وقد ضَرَبَ بالقِدَاح والضَرِيبِ والضَارِبِ) المُوَكَّل بالقِدَاح، وقيل الذي يَضْرِبُ بها. قال سيبويه: "وهو فَعِيلٌ بمعنى فَاعِلٍ هو ضَرِيبٌ قِدَاح، ومثله قول طريف بن مالك :

او كَلَّمَا وَرَدَتْ عُرَاظَ قَبِيلَةٍ بَعَثُوا إِلَيَّ عَرِيفَهُمْ يَتَوَسَّمُ
أي يريد عَارِفَهُمْ ...^(١)، أو (عسل ضَرِيب، مُسْتَضْرَبٌ..)^(٢).

فقد جاءت هنا فَعِيلٌ بمعنى مستفعل، وهو فاعل من غير الثلاثي من الفعل (استضرب) وقد اتخذ صفة الثبوت.

(وفي الحديث، العِرَافَةُ حَقٌّ والعُرَفَاءُ في النار، قال ابن الأثير العُرَفَاءُ جمع عَرِيفٍ وهو القِيمُّ بأمور القبيلة او الجماعة من الناس يَلِي أمورهم ويتعرَّفُ الأمير منه أحوالهم، فَعِيلٌ بمعنى فاعل ..)^(٣).

٤) فَعِيلٌ تكون صيغة مبالغة

لقد ذكر السيوطي نقلاً عن ابي طلحة ان هذه الصيغة هي لما صار له كالطبيعة^(٤). أي ان هذه الصيغة قد نقلت من (فَعِيل) صفة مشبهة، وهي كما نعرف تدل على الثبوت في الموصوف نحو نحيف وحَقِيرٌ وضعيف.

ويرى الدكتور فاضل السامرائي ان تحول صيغة (فَعِيل) من استعمالها الخاص بها كصفة مشبهة الى صيغة مبالغة أصبحت بهذا التحول تدل على

(١) لسان العرب (عرف).

(٢) لسان العرب (ضرب).

(٣) لسان العرب (عرف).

(٤) ينظر: الهمع ٩٧/٢.

معاناة الأمر وتكراره، حتى أصبح كأنه خلقه في صاحبه وطبيعة فيه كعليم هو لكثرة نظره في العلم وتبحره وأصبح العلم سجية ثابتة في صاحبه كالطبيعة فيه^(١).

كذلك فإن صيغة (فعل) إذ لحقها هاء التأنيث تتحول الى دلالة أخرى في الكلام وعليه فان صيغة (فعلية) هي نفسها صيغة (فعل) ولكن هذه قد لحقها (تاء التأنيث)، فغيرت دلالتها من الوصفية الى الاسمية، قال الرضي: ".. وكذلك لا يقال فعلى في جمع ما تنقل الى الاسمية من هذا الباب وهو ما دخله التاء، كالذبيحة، والأكيلة، والضحية، والنطيحة وإنما قلنا انتقلت الى الاسمية لان الذبيحة ليست بمعنى المذبوح فقط الذي يقع على كل مذبوح كالمضروب الذي يقع على كل من يقع عليه الضرب بل الذبيحة مختص بما يصلح للذبح ويعد له من النعم، وكذلك الأكيلة ليس بمعنى المأكل، إذ لو كان كذا لكان يسمى الخبز والبقول أكيلة إذ أكل، بل الأكيلة مختص بالشاة... فهذه العلة في خروجها من مذهب الأفعال الى حيز الأسماء بسبب اختصاصها ببعض ما وقعت عليه في الأصل وغلبتها فيه... والدليل عليه ان نحو الذبيحة والأكيلة ليست بمعنى اسم المفعول لان حقيقة اسم المفعول هو ما وقع عليه الفعل، وأما ما لم يقع عليه فالظاهر ان اسم المفعول فيه مجاز، فالمضروب ظاهر، فيمن وقع عليه الضرب لا فيمن سيضرب او يصلح للضرب والأكيلة ما يعد للأكل وان لم يؤكل...^(٢).

نفهم من كلام الرضي ان دخول (تاء التأنيث) على صيغة (فعلية) قد حددها بالاسمية، ودلالة أخرى لها ان الذبيحة ليست مماثلة للذبيح في المعنى، لان الذبيح هو ما ذبح، أي كان تحت تأثير الفعل، أما الذبيحة فهي

(١) ينظر: معاني الأبنية/ ١١٧.

(٢) شرح الشافية ١/ ١٤٢-١٤٣.

ما أعدت للذبح، فقد تذبح حالاً أم مستقبلاً، قال سيبويه: "وتقول شاة ذبيح أو ناقة كسير، ونقول هذه ذبيحة فلان وذبيحتك وذلك انك لم ترد ان تخبر انها قد ذبحت، ألا ترى انك تقول ذلك وهي حية، فإنما هي بمنزلة ضحية، ونقول شاة رمي إذا أردت أن تخبر أنها قد رميت وقالوا بئس الرمية الأرنب، وانما تريد بئس الشيء ما يرمى فهذه بمنزلة الذبيحة .. وأما الذبيحة فبمنزلة القتوبة والحلوبة وإنما تريد هذه ما يقتبون وهذه مما يطلبون، فيجوز ان نقول القتوبة ولم تقتب وركوبة ولم تركب ..."^(١).

نلاحظ من هذا ان إلحاق التاء لصيغة (فعليل) جعلها تتحول من الوصف الى الاسمية وأصبحت صيغة (فعلية) تختلف عن الأخرى من ناحيتين :

(١) ان صيغة (فعلية) تدل على الاسمية لا الوصف، وقد اكتسبت ذلك من خلال تاء التأنيث إذ حولتها من الوصفية الى الاسمية.

(٢) ان (فعليل) يطلق على ما تصف به صاحبه، وان (فعلية) فتطلق على ما اتخذ لذلك فالذبيح يطلق على ما ذبح والذبيحة لما اتخذ لذلك^(٢).

٥) فعليل تكون جمعاً

تعد من صيغ جموع الكثرة، ولكنها ليست قياسية إذ هي سماعية فيما وردت عليه وقد عدّها سيبويه جمعاً إذ قال: "هذا باب تكسير الواحد للجمع، وأما ما كان من الأسماء على ثلاثة أحرف وكان "فَعْلًا": فانك اذا ثلثته الى ان تعشره فان تكسيره (أفْعَل)، ذلك قولك: كَلْبٌ وأكَلَبٌ ... فإذا جاوز العدد

(١) الكتاب ٣/٦٤٧-٦٤٨، وينظر المخصص ٦/١٥٥، والكليات/١٨٨.

(٢) ينظر معاني الأبنية/٦٧.

هذا فان البناء قد يجيء على (فَعَال)، وعلى (فَعُول) وذلك قولك: كِلَاب ... وربما جاء (فَعِيلاً) وهو قليل نحو: الكَلَيْب والعَبِيد ...^(١).

وهذا الوزن عند غيره اسم جمع. قال الرضي الاستربادي: "وأما نحو الكَلَيْب والمَعِيز فهي عند سيبويه جمع وعند غيره اسم الجمع ففَعِيل في فَعَل أقل من فَعَلَة ..."^(٢).

ويخيل الي ان صيغة (فَعِيل) كجمع تعد لهجة لجماعة من العرب لأن سيبويه قد أشار في موضع آخر من الكتاب بعبارة (وسمعنا من العرب) نحو: "وسمعنا من العرب من يقول: (قوم صُنُق اللقاء ولو احد صَدَق اللقاء ... وقالوا عبِيد وعبَاد كما قالوا: كَلَيْب وكِلَاب وأكَلَب ..."^(٣).

وقد أشار المعجم الي جمع (فَعِيل) يعد من الجموع العزيزة في الكلام على الرغم من الشعراء قد استعملوه في أشعارهم إذ جاء في اللسان: "قالوا رجل عَبَد ولكنه استعمل استعمال الأسماء والجمع أَعْبَد وعبِيد مثل كَلَب وكَلَيْب وهو جمع عَزِيز ..."^(٤).

وجاء أيضاً (والكليب والكالب): جماعة الكلاب، فالكليب كالعبيد وهو جمع عزيز، وقال يصف مفازة :

كأن تجاوب أصداؤها مكاء المكلب يدعو الكَلَيْب^(٥)

(١) الكتاب ٥٦٧/٣.

(٢) شرح الشافية ٩٢/٢.

(٣) الكتاب ٦٢٨/٣.

(٤) لسان العرب (عبد).

(٥) لسان العرب (كلب).

وجاء أيضاً: "... سفينة فعلية بمعنى فاعلة كأنها تَسْفِنُ الماء أي تفسره
والجمع سفائن وسُفُن وسَفِين. وقال عمرو بن كلثوم :

ملأنا البرَّ حتى ضاقَ عَنَّا ومَوْجُ البحرِ نَمَلُوهُ سَفِينا
وقال العجاج :

وَهَمَّ رَعْلُ الآلِ أن يكونا بحرًا يَكْبُ الحوتُ والسَّفِينا
وقال المتقف العبدي :

كَأَنَّ حُدَّ وَجْهَهُ عَلَى سَفِينٍ ...^(١)

٦ صيغة (فَعِيل) تصلح للمفرد مذكراً ومؤنثاً وللجمع بنوعيهما

مما لا شك فيه ان مجيء صيغة (فَعِيل) في الكلام للمذكر والمؤنث، يعد من الأمور الكثيرة المجيء في الكلام لان صفة (فَعِيل) من الصيغ التي يستوي فيها المذكر والمؤنث في الاستعمال مثل ما نقول: "رجل جريح وامرأة جريح ...". أما استعمالها للجمع والمثنى فإنه مقصور على ما ورد في الشعر ولا توجد كقاعدة ثابتة أشار اليها اللغويون في جواز ذلك، ومما وردت فيه صيغة (فَعِيل) مستعملة على النحو الذي ذكرنا وما جاء في المعجم نحو "... وقد يكون الصديق جمعاً، وفي التنزيل العزيز ﴿فَمَا لَنَا مِنْ شَافِعِينَ﴾ (الشعراء ١٠١)، ألا تراه عطفه على الجمع.

وقال رؤية :

دعها فما النَّحويُّ من صَدِيقِهَا

والأنثى صديق أيضاً. قال جميل :

^(١) لسان العرب (سفن) وينظر أيضاً لسان العرب (فسل).

كَأَنَّ لَمْ نُقَاتِلْ يَا بُنَيْنُ لَوْ إِنهَآ
وَقَالَ كَثِيرٌ فِيهٖ :
تُكشِفُ غَمَّهَا، وَأَنْتِ صَدِيقٌ

لِيَالِيٍّ مِنْ عَيْشٍ لَهَوْنَا بِوَجْهِهِ
زَمَانَا وَسُعدَى لِي صَدِيقٌ مُوَاصِلٌ
٧) صيغة (فعل) تدل على المشاركة

ذكرنا سابقاً عدة معان لصيغة (فعل)، أي كانت لمعنى المبالغة، أو تكون صفة مشبهة، وكما يدل على المشاركة. إذ يجوز صوغ (فعل) للدلالة بالاشتراك من الأفعال التي تقبل ذلك وقد سمع من أمثالها في فصح العربية ما يجيز القياس عليها^(١).

من هذه الأمثلة جاء في لسان العرب "الجلوس، القعود، جلس يجلسُ جُلُوساً ... والجلِسَ والجلِيسَ والجلِيسَ -: المجالسَ ..."^(٢).

وجاء أيضاً في لسان العرب "الخصومة الجدال، خاصمه خصاماً ومخاصمة مخصمه يخصمه خصماً، غلبه بالحجة، والخصم معروف -: اخضم القوم وتخاصموا ... وقد يكون الخصم للثنتين والجمع والمؤنث ... والخصيم، كالخصم"^(٣).

وقال آخر :

فَلَوْ أَنَّكَ فِي يَوْمِ الرَّخَاءِ سَأَلْتَنِي
وَقَالَ آخِرٌ فِي جَمْعِ الْمَذْكَرِ :

لَعَمْرِي لِنَنْ كُنْتُمْ عَلَى النَّأْيِ وَالنَّوَى
بِكُمْ مِثْلُ مَا بِي، إِنَّكُمْ لَصَدِيقُ
وقيل صديقه، وأنشد أبو زيد والأصمعي لقعنب ابن أم صاحب :

(١) ينظر: كتاب اصول اللغة ١ / ٣٨.

(٢) لسان العرب (جلس) ٤٠ / ٣٩.

(٣) لسان العرب (خصم)، وينظر لسان العرب (علم) و(مثل) و(أكل) و(خلل) و(خلط).

ما بال قومٍ صديقٍ ثمّ ليس لهم دين، وليس لهم عقل إذا اتُّمِنُوا
وذكر صاحب اللسان ان صيغة فعيل تستعمل للمؤنث والجمع وللواحد
على سواء إذ قال: "وقد يقال للواحد والجمع والمؤنث صديق. قال جرير :
نصَبَنَ الهوى ثم ارتَمَيْنَ قلوبنا بأعين أعداءٍ، وهن صديق
أو أنس، أمّا من أردنَ عناهَ فعانٍ ومن أطلقته فطليق
وقال يزيد بن الحكم في مثله :
ويَهْجُرُنْ أقواماً وهُنَّ صديق ..."⁽¹⁾.

⁽¹⁾ لسان العرب (سفر)، وينظر لسان العرب (مثل).

الخلاصة

وتلخيصاً لما ورد في بحثنا هذا: ان الأبنية الصرفية في الكلام تتحول من مجالها الأساسي الذي يرتبط ضمن أبنية صرفية معينة، ولا سيما ان هذه الأبنية استعمالها واضح في الكلام ومستقرة فيه، لكن لاحظنا ان هذا الاستقرار لا يستمر إذ تتحول الى مجال آخر يأخذ إيعاداً جديدة، وهذا التحول كان لغاية مهمة إذ يتحول البناء الى بناء يحمل دلالة جديدة ويستعمل استعمالاً آخر في الكلام يختلف عن الدلالة الأولى وان يرتبط بها بعض الشيء لأن الدلالة كما ذكرنا سابقاً لها تكشف عن خصوصية الصيغ الصرفية إذ ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية الكلمة. إذ جعلها تأخذ مجالاً جديداً في الكلام. وان كان هذا لا يصدق على جميع الأبنية الصرفية، وظاهرة التضمنين في الأبنية الصرفية، تعد من الظواهر المهمة في الكلام ويمكن ان نراها تصدق على أبنية كثيرة في الكلام، لتحقيق الغاية المرجوة من ذلك، لأن البنية في العربية ليس حكراً على مجال معين.

ثبت المصادر والمراجع

• القرآن الكريم.

- (١) أدب الكاتب، لابن قتيبة، تحقيق: الشيخ محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة، ١٩٦٣، مصر.
- (٢) الأصول في النحو، لابن السراج، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، ط ٢، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٧٨م، بيروت.
- (٣) بدائع الفوائد، لابن القيم الجوزية، دائرة الطباعة المنيرية، مصر.
- (٤) بديع القرآن، لابن أبي الاصبع المصري، تقديم وتحقيق حنفي محمد شرف، ط ١، مكتبة نهضة مصر، القاهرة ١٣٧٧هـ، ١٩٥٧م.
- (٥) جمهرة اللغة، لأبي بكر بن دريد، حققه وقدم له: د. رمزي منير بعلبكي، ط ١، دار العلم للملايين، بيروت ١٩٨٧.
- (٦) الخصائص، لابن جني، تحقيق: محمد علي النجار، ط ٤، مشروع النشر العربي المشترك - الهيئة المصرية العامة للكتاب ودار الشؤون الثقافية العامة، بغداد ١٩٩٠م.
- (٧) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، مطبعة السعادة، مصر ١٩٦٤.
- (٨) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، الأشموني، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة.
- (٩) شرح التصريح على التوضيح، للشيخ خالد الأزهرى على ألفية ابن مالك وبهامشه حاشية العلامة يسن بن زين الدين العليمي، دار إحياء الكتب العربية، عيسى البابي الحلبي.

- ١٠) شرح شافية ابن الحاجب، للرضي الاستربادي، تحقيق: محمد نور الحسن،
ومحمد الزفاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية،
بيروت ١٩٧٥م.
- ١١) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، لابن هشام الأنصاري،
تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٨، مطبعة السعادة ١٩٦٠م.
- ١٢) شرح المفصل، ابن يعيش، عالم الكتب، بيروت.
- ١٣) الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها، لابن فارس، تحقيق:
السيد احمد صقر، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاؤه، القاهرة.
- ١٤) العمدة في محاسن الشعر وآدابه ونقده، لابي رشيق القيرواني، تحقيق:
محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٤، دار الجيل للنشر والتوزيع والطبع،
بيروت - لبنان ١٩٧٢م.
- ١٥) في تصريف الأسماء، الدكتور عبد الرحمن شاهين، منشورات مكتبة
الشباب، مطبعة مختار، القاهرة ١٩٧٧م.
- ١٦) كتاب سيبويه، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، ط ٣، عالم الكتب،
بيروت ١٩٨٣م.
- ١٧) كتاب الصناعتين في الكتابة والشعر، لابي هلال العسكري، تحقيق: علي
محمد البجاوي ومحمد ابو الفضل ابراهيم، منشورات المكتبة العصرية،
صيда - بيروت ١٩٨٦م.
- ١٨) كتاب اصول اللغة، مجمع اللغة العربية بالقاهرة، اخرجها وضبطها وعلق
عليها الاساتذة :- محمد خلف الله احمد ومحمد شوقي امين، القاهرة،
الهيئة العامة لشؤون المطابع الاميرية، ١٩٦٩، القاهرة.
- ١٩) الكشف في حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل،
للزمخشري، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت - لبنان.
- ٢٠) الكليات، لابي البقاء، ط بولاق، الطبعة الثانية.

- ٢١) لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت ١٩٥٦.
- ٢٢) المخصص، ابن سيده، ذخائر التراث العربي، المكتب التجاري للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت.
- ٢٣) معاني الابنية، الدكتور فاضل صالح السامرائي، جامعة الكويت، ط ١، ١٩٨١م.
- ٢٤) معجم مقاييس اللغة، لابي الحسن ابن فارس، تحقيق وضبط: عبد السلام هارون، دار الفكر للطباعة والنشر ١٩٧٩م.
- ٢٥) المقتضب، لأبي العباس المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة، عالم الكتب، بيروت ١٩٦٣م.
- ٢٦) الممتع في التصريف، لابن عصفور، تحقيق: فخر الدين قباوه، ط ٣، منشورات دار الأفاق الجديدة، ١٩٧٨م.
- ٢٧) المنصف، شرح الإمام ابي الفتح عثمان بن جني النحوي لكتاب التصريف للمازني، تحقيق: ابراهيم مصطفى وعبد الله امين، مطبعة البابي الحلبي، مصر ١٩٥٤م.
- ٢٨) الموشح في مأخذ العلماء على الشعراء، لابي عبيد الله المرزباني، المطبعة السنوية، القاهرة ١٣٤٣هـ.
- ٢٩) همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية، للسيوطي، ط ١، القاهرة ١٣٢٧م.



